

حرب على النساء: مقتل النساء في النزاعات المسلحة تضاعف في عام 2023

الأمم المتحدة ترسم صورة قاتمة حول وضع النساء في الحروب، وتكشف أنه ورغم تزايد النزاعات، شكلت النساء أقل من 10٪ من المفاوضين في عمليات السلام خلال 2023

نيويورك، 16 أكتوبر – تزايد تأثيرات الحروب والنزاعات على النساء والفتيات سوءًا. ففي عام 2023، تضاعفت نسبة النساء اللواتي قُتلن في النزاعات المسلحة مقارنةً بعام 2022. أربعة من كل عشرة أشخاص لقوا حتفهم نتيجة للنزاع في عام 2023 كن من النساء. كما ارتفعت حالات العنف الجنسي المرتبطة بالنزاع والتي وثقتها الأمم المتحدة بنسبة 50 في المئة.

وتحدثت هذه الزيادات في أعداد الضحايا أثناء الحرب وفي العنف ضد المرأة على خلفية التجاهل الصارخ والمتزايد للقانون الدولي الإنساني المصمم لحماية المدنيين كالنساء والأطفال أثناء الحرب. على سبيل المثال، تتعرض النساء في مناطق الحروب لقيود متزايدة من أجل الوصول إلى الرعاية الصحية. ففي كل يوم، تفقد 500 امرأة وفتاة حياتهن في الدول المتأثرة بالنزاعات بسبب مضاعفات تتعلق بالحمل والولادة. وفي غزة، التي مزقتها الحرب، كانت 180 امرأة تلد يوميًا بحلول نهاية 2023، معظمهن بدون رعاية طبية أو مستلزمات أساسية.

[هذه هي الصورة القاتمة التي رسمها أحدث تقرير سنوي عن المرأة والسلام والأمن من قبل الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش، حيث تقود هيئة الأمم المتحدة للمرأة هذا الجهد.](#) ويأتي التقرير بعد 24 عامًا من اعتماد قرار مجلس الأمن 1325، الذي دعا جميع أطراف النزاعات إلى ضمان سلامة النساء والفتيات، وإلى المشاركة الكاملة للمرأة في عمليات السلام.

وقالت المديرية التنفيذية لهيئة الأمم المتحدة للمرأة، سيما بوحث: "ما تزال النساء يتحملن تكاليف حروب الرجال. هذا جزء في سياق حرب أكبر على النساء. إن الاستهداف المتعمد لحقوق المرأة ليس حكرًا على البلدان المتأثرة بالنزاعات، بل إنه أكثر فتكًا في تلك السياقات. إننا نشهد استخدام المساواة بين الجنسين كسلاح على جبهات متعددة، وإذا لم نتخذ موقفًا ونطالب بالتغيير، فإن النداءات ستستمر لعقود، وسيظل السلام بعيد المنال".

وعلى الرغم من الالتزامات التي قُطعت منذ سنوات عديدة بضمان إشراك المرأة مشاركة كاملة وذات مغزى في قضايا السلام والأمن، لا يزال الرجال يهيمنون على السلطة السياسية والعسكرية وصنع القرار في حالات النزاعات. في عام 2023، شكلت النساء 9.6 في المائة فقط من المفاوضين في عمليات السلام، بالرغم من أن الأبحاث تُظهر أن اتفاقيات السلام تدوم لفترة أطول ويتم تنفيذها بنجاح أكبر عندما تشارك فيها النساء.

ففي اليمن، على سبيل المثال، أسفرت المفاوضات التي تقودها النساء في تأمين وصول المدنيين الآمن إلى مصدر للمياه. وفي السودان، تعمل 49 منظمة تقودها النساء على جعل عملية السلام أكثر شمولاً. ومع ذلك، لا تحظى هذه الجهود إلا بالقليل من الدعم أو الاعتراف في مفاوضات السلام الرسمية.

ويمثل النقص الحاد في التمويل أحد التحديات الرئيسية في الوفاء بالتزامات المرأة والسلام والأمن كما يوضح التقرير. في عام 2023، بلغ الإنفاق العسكري العالمي أعلى مستوى له على الإطلاق عند 2.44 تريليون دولار. وعلى النقيض من ذلك، ما يزال تمويل المنظمات والحركات الداعمة لحقوق المرأة غير كاف، إذ يبلغ المتوسط 0.3 في المائة فقط من إجمالي المساعدات سنويًا، لا سيما في المناطق المتأثرة بالنزاع. بالإضافة إلى ذلك، تمثل الاستثمارات في منع العنف القائم على النوع الاجتماعي والتصدي له أقل من واحد في المائة من إجمالي الإنفاق الإنساني.

في عام 2025، سيحتفل العالم بالعديد من المناسبات السنوية للمبادرات العالمية الرئيسية الرامية إلى تعزيز المساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان للجميع، منها ذكرى مرور 30 عامًا على إطلاق منهاج عمل بيجين، وهو الإطار الأكثر تطلعًا بشأن حقوق المرأة الذي أقرته 189 دولة. ويخلص التقرير إلى أن مشاركة المرأة على قدم المساواة وبصورة هادفة في السلام والأمن لن تصبح حقيقة واقعة إلا من خلال العمل السياسي الجريء وزيادة التمويل. وهذه حقيقة أساسية لتحقيق سلام دائم للجميع.